

ضباط سابقون يتدربون في الموصل لمواجهة «داعش»

ألمانيا تعد بإرسال مستشارين إلى كردستان



مؤتمر صحافي مشترك للبرزاني ووزيرة الخارجية الألمانية

وأكدت وزيرة الدفاع الألمانية أن «العمل المشترك والحفاظ على وحدة الأراضي العراقية مهمان جدا بالنسبة لنا»، لافتة إلى «أننا نسعنا كلاماً إيجابياً عن علاقات كردستان وبغداد التي وصلت إلى مرحلة جيدة».

ووصلت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون ديرلاين، أول من أسس الأحد، إلى أربيل لإجراء محادثات مع المسؤولين الكردي، بعد أن التقت برئيس الجمهورية فؤاد معصوم، مؤكدة اهتمام بلادها في تقديم المساعدات العسكرية للقوات المسلحة العراقية لدرج تنظيم «داعش».

من جهة أخرى، قال رئيس

كيلومتراً شمال بغداد في فترة قد لا تتجاوز الشهر، فيما كان أقل حسمًا بالنسبة إلى مدينة الموصل. وقال: «تكرت إن شاء الله قريباً جداً، أمل أنه في حدود شهر أو أقل».

على الصعيد الأمني، يتدرب حالياً ما يزيد على أربعة آلاف من ضباط وأفراد الشرطة في معسكر بيشمال العراق لا يبعد إلا نحو 20 ميلاً عن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش».

وكان كثير من رجال الشرطة في الموصل قد تخلوا عن زيهم العسكري وأسلحتهم بعد أن يسيطر التنظيم المتشدد على مدينة الموصل.

وأعيد في الأونة الأخيرة تجميع ما يزيد على 4300 من ضباط وأفراد قوة شرطة نينوى لتدريبهم في معسكر منزلق بمنطقة بادرش على بعد 30 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من المناطق التي يسيطر عليها مقاتلون من تنظيم «داعش».

وتستمر التدريبات شهراً في المعسكر وتشمل مهارات القتال والإنزال المتلاحم واللياقة البدنية. وقال مدير شرطة طوارئ نينوى العميد الركن واقف الحمداوي: «بعد ما راح سهل نينوى تمكنا من إنشاء هذا المعسكر بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان» في الشهر العاشر الذي مضى والتحق بنا 4375 مقاتلاً وهم كلهم من شرطة نينوى من مختلف الأطياف، بينهم العربي والكردي والتركماني والشبكي والأيزيدي. والكل موجودون ضمن مقاتلي شرطة نينوى. أنشأنا معسكراً آخر في منطقة زمار، ولدينا معسكراً ويصعد إن شاء الله إنشاء معسكراً آخر في جنوب الموصل».

إصلاح المؤسسة العسكرية وإعادة الاستقرار للبلاد التي عانت الكثير من الحروب وعقوبات الأمم المتحدة. وقال العميد: «قضية محاربة الفساد في المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية بالنسبة لنا قضية جوهرية وأساسية... لأن هذه سوف تزيد من كفاءة قواتنا العسكرية في ساحات القتال». واعتبر أن الفساد المستشري من الأنساب التي قادت إلى قتل الجيش العراقي في صد «داعش» في المعارك.

وكشف العميد أن القوات الحكومية ستشن عملية عسكرية لاستعادة تكريت مسقط رأس صدام حسين الواقعة على بعد 160

مقتل 30 كردياً في هجوم لـ«داعش»

قال المتحدث باسم الجيش العراقي إن مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية قتلوا 30 كردياً في محاولة لإعادة السيطرة على بلدة «غوير» شمال الموصل.

وأضاف المتحدث أن هجوم مسلحي الدولة الإسلامية يظهر مدى قوة وقدرة التنظيم، على رغم ضربات والغارات الجوية التي تشنها قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة. من جهة أخرى، صرح المتحدث باسم القوات الكردية العراقية في أربيل هلفورد حكمت، بأن القتال بين قوات البيشمركة ومسلحي «داعش» بدأ السبت 10 كانون الثاني بعد اقتراب عناصر التنظيم من «غوير» القريبة جداً من مدينة الموصل الشمالية.

يذكر أن القوات الكردية كانت قد استعادت السيطرة على «غوير» بعد أن كانت تحت سيطرة داعش» الدولة الإسلامية، بدعم من الضربات الجوية للتحالف مع العلم أن القوات الكردية تواجه «داعش» على الحدود السورية في كوياني. وفي وقت سابق من هذا الشهر، استعاد مقاتلو البيشمركة قرى صغيرة حول مدينة سنجار وفتحوا ممرًا لمساعدة مئات العائلات الإيزيدية.

اجتماع في غزة تغيب عنه «فتح»... و«حماس» تنفي لقاء مشعل وعباس

قوى فلسطينية تطالب بجنة لتنفيذ المصالحة



مارق المصالحة الفلسطينية

في جميع الآليات التي تعيق التسريع في عملية إعادة إعمار القطاع، خاصة الألية التي قدمها مبعوث الأمم المتحدة روبرت سيربي».

ودان البيان «عمليات التخجير والاعتداءات الأخيرة التي طاولت بعض

الشان الوطني العام وسرعة دعوة إطار القيادة لمنظمة التحرير للقيام بدوره».

وحذر المجتمعون من «استمرار الحصار وإغلاق معابر قطاع غزة»، مشددين على «ضرورة إعادة النظر

دعت فصائل فلسطينية اجتمعت في قطاع غزة، بغياب حركة فتح، إلى تشكيل لجنة تنفيذ اتفاقات المصالحة، وسط سجال بين «فتح» و«حماس»، التي نفت لقاء مرتقياً بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في تركيا.

وإثر لقاء الفصائل الفلسطينية في غزة أول من أمس بدعوة من «حماس» وغياب «فتح»، أصدر المجتمعون بياناً دعوا فيه إلى «تشكيل لجنة تتولى التنفيذ الدقيق للاتفاقات الموقعة للمصالحة الفلسطينية بشكل صادق وأمين، في ضوء التعثر الحاصل لمسيرة المصالحة، خروجاً عما اتفق عليه».

وأكدت الفصائل «أهمية قيام حكومة الوفاق الوطني بدورها ومسؤولياتها في متابعة مهماتها والتخصير للانتماء العامة والامتثال بالملفات الخاصة في قطاع غزة، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها أهل القطاع».

واعرب الحضور عن قلقهم الشديد من الأضرار السياسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وطالبوا بإعادة النظر بأليات اتخاذ القرار عبر اعتماد الشراكة الوطنية في معالجة

«نداء تونس» و«النهضة»... تنازلات سياسية وتناقض أفكار

لم يعد خفياً وجود خلافات حادة تكاد تعصف بحزب حركة نداء تونس، الذي فاز في الانتخابات البرلمانية وحقق رئيسه الباجي قائد السبسي فوزاً ساحقاً في الانتخابات الرئاسية بجلوليتها، وذلك نتيجة التقارب مع حركة النهضة ومحاولته إشراكها في الحكم، إذ أعلنت الأخيرة ردها النهائي على ذلك بالإيجاب.

ففي أوائل حزيران 2012، أسس السبسي حركة نداء تونس، بمشاركة عدد من الشخصيات السياسية التي كانت إلى جانبه في مشوار عمل الحكومة الانتقالية التي قادت البلاد من آذار إلى كانون الأول 2011، ثم تركت مكانها لحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي، والتي تمخضت عن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تشرين الأول 2011 عندما فازت حركة النهضة بـ 89 مقعداً في المجلس، وتحالفت مع حزبين آخرين هما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي للعمل والحريات.

السبسي قال بعد تأسيسه الحركة إن الدافع الأول لمشروعه هو نتيجة اختلال التوازن السياسي في البلاد لمصلحة النهضة التي تزعم تيار الإسلام السياسي في البلاد.

وكان الائتلاف الكبير حول الحزب الجديد نتيجة صراع فكري وإيديولوجي بين البورقبيين وأنصار الدولة المدنية الحديثة من جهة، وبين الإسلاميين الذين حاولوا النيش في التاريخ والبحث عن مرجعيات من أجل محاصرة نداء تونس وعرقلة خطوات السبسي، بعد اتهامه بالتورط في قمع جناح الرئيس صالح بن يوسف داخل الحزب الحر الدستوري في عامي 1955 و1956 أثناء الصراع مع جناح الحبيب بورقيبة.

في حزيران 2012، ذكر مسؤول حركة النهضة راشد الغنوشي أن انتصار مرشح حركة الإخوان في الانتخابات الرئاسية المصرية محمد مرسي «ليس انتصاراً للإخوان أو لمرسى بل هو انتصار الثورة في مصر»، وتحدث عن محاولات في تونس لصناعة رئيس الوزراء المصري الأسبق أحمد شفيق جديد، في إشارة للسبسي.

كان موقف الغنوشي واضحاً في معاداته لحركة نداء تونس في ظل مرحلة كانت تنبئ بسيطرة الإخوان وحلفائهم من الجماعات السلفية على المشهد السياسي في تونس وليبيا ومصر واليمن. بينما وجدت نسبة مهمة من التونسيين الأمل في حركة النداء التي تعرض أحد قياديين المحليين لطفي نفض إلى أول عملية اغتيال سياسي في البلاد بعد الثورة.

وعرفت تونس في تلك الفترة اتساعاً لدائرة الجماعات الدينية المتشددة وظاهرة التكفير، ومحاولات قمع العلمانيين وقوى اليسار والنقابات، ولوحظ التحالف بين الترويكا.

وعلى رأسها حركة النهضة مع تنظيم أنصار الشريعة، الذي عقد مؤتمراً شعبياً لأول مرة في القيروان في نيسان 2012 بعد مؤتمره في ضاحية سكرة بالعاصمة بحضور قيادات من النهضة غير أن بدايات عام 2013 كانت صادمة للتونسيين عندما تعرّض الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد عضو مجلس أمناء تحالف الجبهة الشعبية شكري بلعيد إلى اغتيال أمام منزله صباح السادس من شباط.

ثم بدأ الإرباب يكثُر عن أنيابه في البلاد، انطلاقاً من مرتفعات المنطقة الغربية. وفي 25 تموز

تهديد «أنصار الله» باجتياح مأرب

هادي يحذر من تشطي اليمن إذا لم ينجح الحوار



«أنصار الله» يسيطون سيطرتهم خطوة خطوة

حذّر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، أمس، من تعرّض اليمن للتشطي إذا لم تطبق مخرجات مؤتمر الحوار الخاصة بقيام دولة اتحادية، فيما هذ أنصار الله باجتياح محافظة مأرب المنتجة للنفط، في وقت قتل مسلحان حوثيان وأصيب ثلاثة آخرون بانفجار في البيضاء وسط البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن هادي خلال لقائه المنوب اليمني المعين في الأمم المتحدة خالد اللعيني، القول: «إن من الأهمية بإضاح أن المخرج الوحيد لليمن هو تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل بكل مصفوفاته وجوانبه».

والذي يعمل في طياته معالجات حقيقية موضوعية للقضية الجنوبية وقضية صعدة، وفقاً لما اتفق عليه في مستوى الحوار الوطني الشامل الذي شاركت فيه كل الأطراف السياسية بكل مشاربها واتجاهاتها. ونبه هادي إلى أنه من دون ذلك لا يمكن أن يكون الشمال كما كان، ولا الجنوب كما كان، وهو ما يعني تشطي اليمن والخروج عن السيطرة للدولة والمجتمع، محذراً من أن ذلك سيمثل كارثة ليس على اليمن وحده، وإنما على المنطقة كلها.

وقال إن اليمن أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر، داعياً

تقرير إخباري

2013، تزامنت ذكرى الاحتفال بعيد الجمهورية مع اغتيال القيادي في الجبهة الشعبية مؤسس التيار الشعبى محمد البراهمي، وبعد أيام تعرض ثمانية عسكريين للذبح والتكثير في سفوح جبل الشغباني، الأمر الذي أثار غضب التونسيين ضد قوى الإسلام السياسي، وجعل حركة النهضة في موقف صعب بعد اتهامها بمباشرة بالتورط سياسياً في دعم الإرهاب.

أدركت حركة النهضة أنها دخلت قلب الإعصار بعد توتر الأوضاع في تونس، وكذلك بعد ثورة الثلاثين من حزيران المصرية التي أطاحت بحكم الإخوان. وشعر الغنوشي بأن التوافق مع قوى اليسار والنقابات وعموم الشارع التونسي بات صعباً، وربما يصل إلى مرتبة المستحيل، لذلك اتجه في منتصف آب 2013 للبحث عن حل عند السبسي.

تخلّى الغنوشي عن مواقفه السابقة من السبسي وحزبه، ودفع به نزعته البراغمية إلى البحث عن توافق مع أعداء الأمس، خصوصاً في ظل اعتصام الرحيل الذي نظمته جبهة الإنقاذ، وكذلك في ظل التحالف بين نداء تونس والجبهة الشعبية، حيث إنه وعلى رغم التناقض الفكري بينهما، اندمعا للتحالف ضد حركة النهضة وقوى الإسلام السياسي.

وفي تشرين الأول 2013، وجد الغنوشي نفسه أمام مستجدات تفرض عليه التنازل، سواء من خلال التخلي عن حكومة الترويكا والقبول بحكومة كفاءات وطنية أو التوافق على نصوص الدستور التراجعية أو تجريم الجماعات السلفية الجهادية أو التراجع عن قانون العزل السياسي أو حل روابط حماية الثورة.

أعطى التونسيون الأسبقية لنداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ما فتح أمامها الطريق للاستيلاء على الرئاسة الثلاث رئاسة الدولة ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة، غير أن الفوز لم يكن كاملاً نتيجة القانون الانتخابي الذي يعتمد على مبدأ النسبية ولا يمكن أي حزب من الحصول على غالبية مريحة في البرلمان.

لذلك كان على نداء تونس أن يبحث عن حلفاء وجدهم في أحزاب الاتحاد الوطني الحر وأفاق تونس وحزب المبادرة، في حين يبقى التوافق مع الجبهة الشعبية عسيراً نتيجة الخلافات في التوجهات الاقتصادية. أما حركة النهضة فتمتلك مع حلفائها الثلث المعطل، الذي يمكن أن يعرقل أي مشروع حكومي في المرحلة المقبلة.

فجأة، تحوّل السبسي في نظر الغنوشي من أحد شفيق تونس الذي لن يمرّ إلى الرجل الديمقراطي وابن الثورة وصانع الوفاق. وتحولت حركة نداء تونس إلى حزب تقدمي وديمقراطي. وفي أكثر من مناسبة أشاد الغنوشي والتيار النهضوي القريب منه بالرئيس الجديد وكرهه ومواقفه وحزبه، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الساحة التونسية.

وظهرت أصوات عدة داخل حركة نداء تونس تدعو إلى عدم مشاركة حركة النهضة في الحكم، في حين رأى البعض أن النهضة تريد مكاناً لها في الحكومة لتحول دون فتح ملفات زمن الترويكا وخصوصاً المتعلقة بالفساد والإرهاب.

ولم يجد السبسي أمامه غير دعوة الحبيب الصيد المستقل لتكليفه بتشكيل الحكومة، وهو ما اعتبره مراقبون ترضية لحركة النهضة، التي عرفت الصيد جيداً عندما تولى مهمة الملف الأمني في ديوان رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي.

جميع اليمنيين إلى استلهاهم هذه الفرصة وتوظيفها بصورة تخدم المصلحة الوطنية العليا لليمن، وتفضيلها على غيرها من المصالح الضيقة والانانية، مشيداً بالدعم الدولي الذي يمثل إجماعاً غير مسبوق من أجل خروج اليمن إلى واحة الأمن والاستقرار.

وعلى صعيد متصل هذ أنصار الله باجتياح محافظة مأرب إذا لم تستجب السلطات لمطالبهم برفع المسلحين القليلين وتغيير المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين يدعمون المتشدددين.

وقالت الجماعة في رسائل إلى هادي ورئيس الوزراء والأحزاب، إن عليهم تحمل مسؤوليتهم التاريخية في الضغط على الجهات الرسمية والأطراف الموقعة على اتفاق السلم والشراكة، بتنفيذ البند الخاص بترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكري في مأرب، وفي مقدمها رفع التجمعات وإنهاء التحشيد وحماية الأنابيب وأنبراج الكهرباء.

وأشارت إلى أنه في حال تنصلت الجهات الرسمية من القيام بمسؤوليتها فإن «شعبنا اليمني لن يقف مكتوف الأيدي أمام تمكن هذه العناصر من السيطرة على المحافظة».